ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 13
7 يونيو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الهجرة الداخلية في مصر: واقع متغير

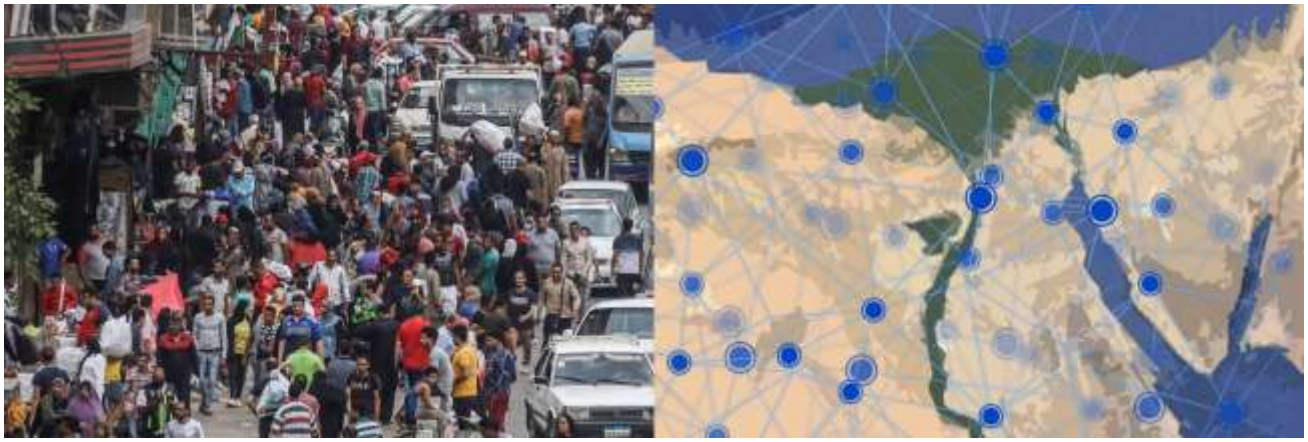

لماذا يجب معالجة الهجرة الداخلية في مصر من منظور جديد؟

تاريخيا، ارتبطت الهجرة الداخلية في مصر بالخصائص الجغرافية والديموغرافية؛ حيث تتركز الغالبية العظمى من السكان في مساحة صغيرة بطول نهر النيل والدلتا، بينما تشكل المناطق الصحراوية النسبة الأكبر من إجمالي مساحة مصر. هذا التوزيع غير المتوازن للسكان والموارد دفع السكان للتنقل بين المحافظات بحثا ن فرص عمل أفضل وخدمات أكثر جودة في مناطق أخرى في ظل محدودية الأراضي الزراعية وتزايد الضغوط السكانية.

وظاهرة الهجرة الداخلية ليست ظاهرة جديدة؛ حيث تناولتها الدراسات البحثية على نطاق واسع، وقامت بتوثيق أنماطها التقليدية في الانتقال من الريف إلى الحضر، ومن الصعيد إلى الوجه البحري، فضلا عن التوجه نحو المراكز الحضرية الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية. ولكن رغم رسوخ هذه الاتجاهات لوقت طويل، إلا أنها ليست ثابتة؛ فهناك مؤشرات حديثة تشير إلى تغيرها سواء من حيث ظهور محافظات جديدة جاذبة أو طاردة للسكان؛ أو من حيث تغير خصائص الأفراد المهاجرين أنفسهم، كالتركيب العمري والنوعي والدوافع المحركة للهجرة. وهذه التحولات لم تنل القدر الكافي من الدراسة والتحليل، وهو ما يستدعي ضرورة بحثها.

تغير أنماط الهجرة الداخلية في مصر

شهد العقدان الماضيان ارتفاعا ملحوظا في معدلات الهجرة الداخلية؛ حيث ارتفع عدد المهاجرين الداخليين من نحو 4.8 مليون شخص وفقا لتعداد عام 2006 إلى نحو 8.3 مليون في تعداد عام 2017، بما يمثل نحو 8% من إجمالي السكان. إلا أن هذه النسبة قد تكون أكبر من ذلك، نظرا لوجود أنماط من الهجرة لا تنعكس بشكل كامل في البيانات الرسمية، خاصة العمالة الموسمية والعمالة المتنقلة. وقد تزامن هذا الاتجاه مع تسارع وتيرة التحضر، حيث ارتفع عدد السكان في المناطق الحضرية من 24.4 مليون نسمة عام 1990 إلى 43.7 مليون نسمة عام 2021. كما تستقبل المدن المصرية ما يقرب من مليون مقيم جديد سنويا.

ورغم أن الهجرة من الريف إلى الحضر لا تزال تشكل أحد أبرز أنماط الانتقال السكاني في مصر، إلا أن البيانات تشير إلى أن الهجرة الداخلية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا (الجدول 1).

الجدول (1): تدفقات الهجرة الداخلية في مصر حسب نوع الحركة:

نوع الهجرة	% من إجمالي عدد المهاجرين
الانتقال بين المدن (حضر إلى حضر)	%37
الانتقال بين القرى (ريف إلى ريف)	%24
ريف إلى حضر	%26
حضر إلى ريف	%13

المصدر: Abu Hatab et al. 2022. "Who moves and who gains from internal migration in Egypt?", Habitat International, Vol. 124.

وبوجه عام، يتجه نحو 63% من المهاجرين الداخليين إلى المناطق الحضرية، مما يشير إلى أن المدن لا تزال الوجهة الرئيسية لحركة السكان في مصر. ولكن لم تعد تقتصر الهجرة الداخلية على النمط التقليدي المتمثل في الانتقال من الريف إلى الحضر؛ فمن الملاحظ في البيانات الحديثة أن معظم الهجرة الداخلية في مصر تتم عبر مسافات قصيرة وداخل حدود المحافظة نفسها؛ فنحو 73.2% من الأشخاص المهاجرين المتجهين إلى المناطق الحضرية انتقلوا من مناطق حضرية أخرى داخل نفس المحافظة، بينما انتقل 81.4% من المهاجرين المتجهين إلى مناطق ريفية من مناطق ريفية أخرى تقع داخل نفس محافظاتهم .

ويأتي هذا النمط مخالفا للصورة التقليدية للمهاجر المصري الذي يغادر مجتمعه الأصلي بحثا عن فرصة عمل في مدينة بعيدة؛ حيث تشير البيانات إلى ظهور نموذج مختلف للهجرة الداخلية، تتوازن فيه الدوافع الاقتصادية المرتبطة بالبحث عن العمل مع الرغبة في الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، أصبح العديد من المصريين يفضلون البحث عن فرص عمل أقرب إلى محل إقامتهم، ليس بالضرورة لتحسن الفرص المحلية، وإنما لأن البقاء قرب الأسرة والمجتمع المحلي أصبح عاملا مؤثرا في قرار الهجرة نفسه، وهو ما يعكس تحولا مهما في فهم دوافع الهجرة الداخلية ومنطقها في مصر.

كما تغيرت كذلك الخريطة الجغرافية للهجرة الداخلية بشكل ملحوظ على النحو المبين في الجدول (2) التالي:

الجدول (2): أكثر المحافظات جذباً وإرسالًا للمهاجرين في مصر:

أ. المحافظات الجاذبة للسكان

المحافظة	صافي معدل الهجرة
البحر الأحمر	7.56%
جنوب سيناء	4.67%
الجيزة	3.73%
القليوبية	3.1%
الوادي الجديد	2.84%
مطروح	1.22%
الاسماعيلية	1.19%
شمال سيناء	%0.43

ب. المحافظات الطاردة للسكان

المحافظة	صافي معدل الهجرة
السويس	%6.59
بور سعيد	%4.80
دمياط	%2.82
القاهرة	%2.71
الفيوم	%0.52
قنا	%0.47
بني سويف	%0.45
الاسكندرية	%0.34

المصدر: Ma, Z., Zhang, S., & Zhao, S. (2021). Study on the Spatial Pattern of Migration Population in Egypt and Its Flow Field Characteristics from the Perspective of "Source-Flow-Sink." Sustainability, 13, 350

تكشف النتائج عن تحول ملحوظ في أنماط الهجرة الداخلية في مصر؛ فبينما كانت الوجهة الرئيسية للهجرة الداخلية تتمثل في محافظتي القاهرة والإسكندرية، يتضح من الجدول السابق أن كلتاهما قد أصبحتا من المحافظات الطاردة للسكان، مما يشير إلى أن النمو السكاني أصبح يتجه بصورة متزايدة نحو المحافظات المحيطة بهما، مثل الجيزة والقليوبية. ومن الملاحظ بروز محافظة دمياط ضمن المحافظات الطاردة للسكان كونها كانت دائما مركزا لصناعة الأثاث وتتمتع تاريخيا بمعدلات بطالة منخفضة. وبالمثل، تصدرت السويس المحافظات الطاردة للسكان على نحو غير متوقع نظرا لدورها الاقتصادي الاستراتيجي وكقاعدة صناعية مهمة. وتشير هذه الأنماط إلى أنه رغم المشروعات التنموية والاستثمارات الكبيرة التي شهدتها عدة محافظات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الجهود لم تنجح بعد في توفير فرص محلية كافية للاحتفاظ بالسكان، أو أن عوائد التنمية لا تزال يتم توزيعها بصورة غير متكافئة بين الفئات والمناطق المختلفة. وفي المقابل، برزت محافظات مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء كمراكز جذب جديدة للهجرة الداخلية، مما يعكس الأهمية المتزايدة لقطاعات السياحة والاستثمار والممرات التنموية الجديدة ودورها في إعادة تشكيل تدفقات الهجرة الداخلية في مصر.

إلا أن العلاقة بين الهجرة ومستوى الرفاه الاقتصادي تبدو أكثر تعقيدا مما توحي به المؤشرات العامة؛ حيث تشير بيانات مسح سوق العمل إلى تباين العوائد الاقتصادية للهجرة وفقا لنوع الوجهة التي ينتقل إليها الأفراد، وبصورة معاكسة لبعض الافتراضات التقليدية الراسخة؛ فالهجرة من الريف إلى الحضر، التي كانت دائما المسار التقليدي لتحسين الأوضاع المعيشية، ترتبط في الواقع بانخفاض مستوى الرفاه بنحو 2.4%. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن في المدن، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي للمهاجرين، وصعوبة الحصول على وظائف رسمية مستقرة، وهي عوامل تبدد المكاسب المحتملة لارتفاع الأجور في الحضر. أما أنماط الهجرة الأفضل تحقيقا لعائدات اقتصادية فتتبع منطقا مختلفا؛ إذ تؤدي الهجرة من الحضر إلى الحضر إلى زيادة في مستوى الرفاه بنحو 3.7%، بينما ترتبط الهجرة من الحضر إلى الريف بتحسن يقدر بنحو 2.9%. وهذه النتائج تعيد تشكيل إطار اقتصاديات الهجرة الداخلية في مصر؛ فالوجهة لا تقل أهمية عن قرار

الهجرة نفسه، وفكرة أن الانتقال إلى المدن يعني بالضرورة تحسين فرص العمل ومستوى معيشة لم تعد قائمة.

وفضلا عن ما تقدم، تكشف البيانات كذلك عن تباين ملحوظ بين الإناث والذكور في مكاسب الرفاه التي تحققها الهجرة الداخلية (الجدول 3). الرفاه.

الجدول (3): التفاوت بين الجنسين في العوائد الرفاهية للهجرة الداخلية في مصر:

نوع الهجرة	مكاسب الرفاه للذكور	مكاسب الرفاه للإناث
جميع المهاجرين	%2.25	%3.25
الريف إلى الريف	%1.63	%3.06
الحضر إلى الريف	%2.97	%3.99
الحضر إلى الحضر	%3.30	%4.19

المصدر: Abu Hatab et al. 2022. "Who moves and who gains from internal migration in Egypt?", Habitat International, Vol. 124.

خلافا للصورة التقليدية للهجرة كظاهرة ترتبط بالأساس بانتقال الذكور بحثا عن العمل، تشير البيانات إلى أن النساء يحققن اليوم مكاسب أكبر من الهجرة الداخلية مقارنة بالرجال؛ حيث سجل مستوى الرفاه بين الإناث المهاجرات ارتفاعا بنحو 3.25% في المتوسط مقابل 2.25% فقط للذكور، وجاءت أعلى نسبة مكاسب للإناث المهاجرات من الحضر إلى الحضر بنسبة 4.19%، تلتها المهاجرات من الحضر إلى الريف بنسبة 3.99 %.

ظل انتقال الإناث لفترات طويلة في مصر كمرافقات لأفراد الأسرة، وليس كفاعلات اقتصاديات مستقلات، إلا أن البيانات الحديثة تشير إلى أن الهجرة الداخلية أصبحت تشكل بصورة متزايدة مسارا مهما لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وتحسين أوضاعهن المعيشية.

من المنظور الاقتصادي، يحقق المهاجرون بوجه عام نتائج أفضل في سوق العمل مقارنة بغير المهاجرين. إذ يبلغ معدل البطالة بين المهاجرين نحو 6.2%، مقابل 9.5% بين غير المهاجرين، وتنخفض هذه النسبة إلى 2.6% فقط بين الأفراد الذين كان العمل هو الدافع الرئيسي لهجرتهم. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المهاجرين غالبا ما يمتلكون مهارات تتوافق بصورة أكبر مع احتياجات سوق العمل في الوجهات المستقبلة، أو لأن قرار الهجرة يُتخذ في كثير من الحالات بعد الحصول بالفعل على فرصة عمل.

إلى جانب اعتبارات سوق العمل، لا تزال الضغوط الهيكلية في المناطق الريفية تلعب دورا مهما في تشكيل قرارات الهجرة. فقد أصبح فقدان الأراضي الزراعية أحد المحركات الرئيسية للهجرة الداخلية؛ حيث فقد مصر سنويا ما يقرب من 30,000 هكتار من أراضيها الزراعية الأكثر إنتاجية نتيجة الزحف العمراني، ومع كل 100 هكتار يتم فقدانها، تختفي نحو 400 فرصة عمل بالتوازي معها.

ومن ثم فإن فقدان الأراضي ليس مجرد مشكلة بيئية فحسب، بل هو أيضا محرك للهجرة، إذ يؤدي بشكل منهجي إلى تقويض الأسس الاقتصادية التي كانت تُبقي المجتمعات الريفية مستقرة. وظهر ذلك جليا خلال السنوات التي تلت عام 2011؛ حيث التهم البناء العشوائي والتعديات على الأراضي ما يقرب من 1% من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر خلال فترة قصيرة نسبيًا.

ماذا تخبرنا أنماط الهجرة الداخلية ؟

تشير أنماط الهجرة الداخلية في مصر من منظور كلي إلى أن الانتقال من مكان إلى آخر لا يكون مدفوعا في الغالب بأسباب تتعلق التنمية، ولكنه يرتبط أكثر بأسباب تتعلق بالبقاء. فمعظم المهاجرين لا ينتقلون لمسافات بعيدة؛ فغالبية التنقلات تتم داخل حدود المحافظة نفسها، بحثا عن فرص عمل مناسبة مع الحفاظ على القرب من الأسرة. أي أنهم لا يسعون إلى اقتناص الفرص بقدر ما يسعون إلى إدارة غيابها، ولكن بالقرب من محيطهم الأصلي.

وتتضح هذه الصورة بشكل أكبر عند المقارنة بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. فخلافا للهجرة الخارجية التي يهدف الأفراد منها إلى تحقيق فوائض مالية يمكن استثمارها في مشروعات إنتاجية أو في العقارات، الأشخاص في الهجرة الداخلية تُستهلك تحويلاتهم في تغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم. وهذا ما أطلق عليه بعض الباحثين مفهوم "هجرة بهدف البقاء (Survival Migration)"، أي الانتقال بهدف تحسين شروط المعيشة الأساسية دون تحقيق تراكم اقتصادي يؤدي لإحداث تغيير هيكلي. ويتسع هذا الفارق أكثر عند النظر إلى أن تحويلات العاملين بالخارج تتجه نحو المناطق الحضرية بمعدل يفوق بثلاثة أضعاف ما يصل إلى المناطق الريفية، وهو ما يشير إلى أن الهجرة، بشكليها، لا تعوض الفجوات التنموية بين الأقاليم، وقد تسهم في بعض الحالات في تعميقها بدلا من تقليصها.

لم يصاحب وتيرة التحضر السريع في مصر التحسن المطلوب في ظروف المعيشة داخل المدن؛ فرغم استقبال المدن ما يقرب من مليون نسمة سنويا، لا تزال الخدمات الأساسية غير قادرة على مواكبة هذا النمو، وهو ما يتجلى بوضوح في تراجع عدد أسرة المستشفيات لكل 100 ألف نسمة من 14.3 سريرا عام 2010 إلى 11.3 سريرا فقط عام 2020.

تشير البيانات إلى خريطة متغيرة ومتمددة من الضغوط الاقتصادية؛ فظهور محافظتي القاهرة ودمياط ضمن أبرز المحافظات الطاردة للسكان يشير إلى أن المشكلة لم تعد تقتصر على المناطق الأقل نموا، بل إن التحديات القائمة تتفاقم بوتيرة أسرع من القدرة على معالجتها. وفي هذا السياق، يتحرك المصريون بحثًا عن هدف أساسي واحد: سبل عيش قابلة للاستمرار، وبأقرب مسافة ممكنة من أماكن إقامتهم الأصلية. وهو ما يثير تساؤلا مهما يتعلق بأولويات السياسات العامة: إذ قد يكون التعامل مع القيود الهيكلية التي تواجهها المناطق الصناعية القائمة والمصانع المحلية أكثر فاعلية في خلق فرص عمل داخل المجتمعات نفسها، مقارنة بالاستمرار في توجيه الاستثمارات نحو مشروعات كبرى لم تنعكس عوائدها بعد بشكل كاف على المجتمعات الأكثر احتياجا.

وبالمثل، فإن ما يكشفه نمط الاختيار المكاني للهجرة هو أن الأفراد يميلون إلى الانتقال نحو مناطق مألوفة ذات نسيج اجتماعي قائم وأسواق عمل معروفة، وليس نحو المدن الجديدة التي يتم إنشاؤها حديثا. وإذا كان المهاجرون لا يتجهون إلى هذه المشروعات الحضرية الجديدة في مصر، فإن ذلك يعني أن هذه المشروعات لا تعالج مشكلة الهجرة بقدر ما تعمل على موازاتها أو التعايش معها. ومن ثم، فإن تعزيز قدرات المناطق التي يتجه إليها المهاجرون بالفعل قد يكون استجابة أكثر فاعلية من إنشاء مراكز حضرية جديدة لم تترسخ بعد داخل خرائط الانتماء والاستقرار لدى السكان.

نمط الهجرة الداخلية واضح: المصريون لا يتحركون نحو الفرص بقدر ما يهربون من غيابها، وبأقرب مسافة ممكنة من منازلهم، في أماكن لم تصل إليها الدولة بعد بالشكل الكافي.

يشير هذا التحليل إلى اتجاهين في مجال السياسات يستحقان الدراسة: أولا، استكمال البنية التحتية للمناطق الصناعية القائمة — خاصة في المحافظات الطاردة — يسهم في الاحتفاظ بالعمالة وخلق فرص عمل جيدة، بشكل يفوق أثر إنشاء مدن جديدة من البداية. وثانيا، التوسع في مبادرات مثل "وظيفتك جنب بيتك" التي تهدف إلى ربط العمالة بفرص العمل داخل مجتمعاتهم المحلية، قد يعيد تشكيل أنماط التوزيع السكاني بما يتسق مع ما تُظهره البيانات باستمرار: فالمصريون لا يرغبون في مغادرة مجتمعاتهم، بل يحتاجون إلى سبب للبقاء فيها. ومعالجة المحركات الاقتصادية للهجرة والرغبة العميقة في القرب من الأسرة قد تكون أكثر فاعلية من أي مشروع تنموي ضخم يفترض أن الحل يكمن في نقل الناس نحو الفرص، بدلاً من نقل الفرص إليهم.